

دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017

Analytical and Econometric Study of inflationary pressures in the Algerian economy during the period 1990-2017

ط.د. هوارى علي¹، د. شبي عبد الرحيم²¹المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، haouari.ali@yahoo.com²المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، Chibirahim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/10/13

تاريخ القبول: 2020/04/04

تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وقياس الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2017، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق مع النظرية الإقتصادية و الدراسات السابقة، وباستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). وخلصت الدراسة أن مؤشر أسعار الاستيراد السلع الأجنبية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي من أهم العوامل المسببة في ظهور الضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري في المدى القصير والطويل الأجل، أما الإيرادات العوائد النفطية تؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، عرض النقود، الجزائر، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: E331, D111, E551, C887.

Abstract:

This study aims at analyzing and Econometric of inflationary pressures in the Algerian economy during the period 1990 - 2017; A number of variables have been used in accordance with the economic theory and the previous studies; Using Autoregressive Distributed Lag (ARDL). The study concluded that the index of import prices of foreign goods and the real effective exchange rate are the most important factors causing the emergence of inflationary pressures in the Algerian economy in the short and long term, while oil revenues lead to the emergence of inflationary gaps in the long run.

Keys words: Inflation, Money supply, Algeria, model ARDL.JEL classification codes: E331; D111; E551; C887

المؤلف المرسل: هوارى علي، الإيميل: Houari.ali.29@gmail.com

1. تمهيد: شكلت ظاهرة التضخم إحدى أهم الأزمات و المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي شغلت بال الاقتصاديين والمفكرين منذ العقود الماضية، وأصبحت تواجه معظم اقتصاديات دول العالم رغم الاختلاف الأنظمة الاقتصادية، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، و لذا حظيت دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من المواضيع التي احتلت وما زالت تهيمن على الجزء الأكبر من الدراسات الاقتصادية بأهمية بالغة لدى أهل الاختصاص، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية بسبب عرقلت مسيرة النمو والتنمية، لذلك فإن الهدف من معالجة التضخم والمحافظة على الاستقرار الأسعار يعد من المؤشرات الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل سلامة الاقتصاد الكلي.

الجزائر كغيرها من اقتصاديات دول العالم التي ارتبط اقتصادها بظاهرة التضخم المتمثلة في صورة ارتفاع الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة، بسبب العوامل التي تعتبر مصدرا للتضخم ما هو ذو طابع محلي يتعلق بالظروف الداخلية للإقتصاد وما يتبعه من سياسات اقتصادية ومنه ما هو ذو طابع خارجي، مما سبب انعكاسات على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، خاصة بعد وصوله إلى معدلات مستويات مرتفعة في بعض السنوات وصل إلى 31.66 % و 8.89 % خلال سنتي 1992 و 2012 على التوالي.

1.1. الإشكالية:

ما هي العوامل المسببة في خلق ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017 ؟.

تنفرع هذه الإشكالية إلى بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها حول الموضوع و التي تعد مكملية للإشكالية الرئيسية، وتمثل فيما يلي:

- هل يمكن اعتبار عرض النقود والتخفيض في قيمة الدينار أحد العوامل القوية لإحداث ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري؟
- هل تتأثر معدلات التضخم المحلية في الجزائر بالأسعار العالمية؟

2.1. فرضيات الدراسة: لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- إن الزيادة في عرض النقود والتخفيض في قيمة الدينار من العوامل القوية لحدوث تسارع في معدلات التضخم المحلي في الإقتصاد الجزائري.
- الإرتفاع المتزايد للواردات يعتبر قناة مهمة لنقل التضخم العالمي للإقتصاد الوطني.

3.1. أهمية الدراسة: إن البحث بدارسة هذه الظاهرة وتحليلها والوقوف على أسباب في خلق ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري، يعتبر أولوية جوهرية لرسم السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم سوف يعيق البرامج الاقتصادية الإصلاحية، التي تسعى الجزائر من خلالها تنويع قاعدتها الاقتصادية ورسم خططها الاقتصادية المستقبلية.

4.1. أهداف الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبرز دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017، حيث يتم تقدير نموذج باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001) وعن طريق برنامج Eviews 9.

5.1. حدود الدراسة: تضمنت الدراسة الحدود الزمانية والمكانية، أما الحدود المكانية فدراستنا تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وأما حدود الزمانية خلا الفترة 1990-2017، باعتبار سنة 1990 تحول الجزائر إلى نظام الرأسمالي أي الانفتاح الإقتصادي.

2. أدبيات الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دراسة تحليلية و قياسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت الدراسات بين محلية، عربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها وهذا ما يمكن توضيحه لأهم الدراسات السابقة:

- **دراسة (Pahlavani Mosayeb و Rahimi Mohammed ، 2009):** مصادر التضخم في إيران خلال الفترة 1971-2006، باستعمال نموذج ARDL ، وتوصلت الدراسة أن في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود، سعر الصرف، التضخم المستورد و التضخم المتوقع و مع المتغير الوهمي، وفي مقابل علاقة عكسية مع الدخل الحقيقي، أما في المدى القصير فكانت النتائج متشابهة مع النتائج المدى الطويل.
- **دراسة (Andros Gregorio و Alexandros Kontonikas ، 2009):** نمذجة سلوك انحرافات التضخم عن الهدف في الدول (المملكة المتحدة، كندا، السويد، أستراليا ونيوزلندا) باستعمال نماذج اللاخطية وهو نموذج ESTAR، أسفرت النتائج أن الدول المملكة المتحدة، أستراليا ونيوزلندا تتميز بسرعة التعديل (التكيف) سريعة نسبيا اتجاه الهدف مقارنة بالسويد وكندا التي تبتديان تحولاً أكثر سلاسة إلى الهدف، ويكون تفسير هذه النتائج هو أن الدول التي تخرج عن الهدف تتخذ بتبني سياسات النقدية صارمة للسيطرة على التضخم مما يؤدي القضاء السريع نسبيا على الاختلافات أو مرتبطا بالضغوط التي تمارس على البنوك المركزية للسيطرة على التضخم المتسارع.
- **دراسة (C.S.Boss ، S.J.Koopman و M.Oom ، 2009):** نمذجة الذاكرة الطويلة لتضخم مع التباين العشوائي والانكسار الهيكلي خلال الفترة جانفي 1965- سبتمبر 2007، باستعمال متغير التضخم الرئيسي و نمذجته بنموذج اللاخطي ARFIMA-SV، وقد توصلت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تحقيق في استقرار معدلات التضخم إلى جانب انخفاض في عدم اليقين التضخم في المدى القصير ، على الرغم أن لم يكن لديها أي سياسة في استهداف التضخم واضحة.
- **دراسة (مرتضى عسكر مردان ، 2012):** التضخم والتضخم غير المؤكد في العراق خلال فترة 1980-2010 وهي دراسة اللاخطية باستعمال نموذج Markov Switching Model، قد بينت نتائج الدراسة هناك تأثير للتضخم غير المؤكد على معدل التضخم ولكن لا تأثير لمعدل التضخم على التضخم غير المؤكد، و بالتالي نتائج البحث رفضت فرضية فيردمان (التضخم المرتفعة تسبب التضخم غير المؤكد) وبالمقابل فإنها تدعم فرضية Cukierman Meltzer and في تأثير التضخم غير المؤكد على التضخم، ولذا يمكن القول إن السياسة النقدية في العراق هي سياسة غير مستقرة والسبب هو غياب التنسيق بين أطراف السلطة النقدية على معدلات التضخم.
- **دراسة (محمد بن عبد الله الجراح، 2011 و Ryadh Alkhareif وآخرون، 2017):** مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2007، توصل إلى أن للعوامل المرتبطة بالعالم الخارجي تفسير معدلات التضخم في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي يدل على قوة تشابك اقتصاد المحلي السعودي مع الاقتصاد العالمي، وتبين أيضا أن السياسة النقدية تؤدي دورا مهما في التأثير على معدل التضخم في الأجل القصير والطويل، أما الدراسة الثانية لماذا تراجع التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2016، وقد اتضح أن انخفاض التضخم في السنوات الأخيرة يعود إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض الإنفاق الحكومي، وايضا كما لعب تباطؤ النمو النقدي وانخفاض التضخم المستورد دورا في ذلك، أما لفجوة الإنتاج ليس لها تأثير كبير على التضخم.

■ دراسة (جازيه بن بوزيان و شبي عبد الرحيم، 2016): دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2010 باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM، وتوصلت الدراسة أن أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر عبر مصدرين، المصدر الداخلي (جمود في العرض الداخلي من السلع، فائض السيولة النقدية، زيادة في تكاليف الإنتاج و التوسع في مكونات الإنفاق الحكومي) والمصدر الخارجي (التضخم المستورد وسعر الصرف تخفيض في قيمة الدينار الجزائري).

■ دراسة (Racheeda و Moez Souissi، Andrev Jewell، Greg Auclair، Boukezia، 2017): محدّدات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2003-2016، باستعمال نموذج VECM، أظهرت نتائج الدراسة على المدى الطويل أن سعر الصرف الحقيقي، معروض النقدي و أسعار الواردات هي من أهم القوى الدافعة للتضخم أي يوجد علاقة موجبة، أما الإنفاق العام يرتبط ارتباطا سلبا بالأسعار، مما يشير إلى مكاسب الإنتاجية المحتملة من الإنفاق العام التي تدعم استقرار الأسعار على المدى الطويل، وفي الأجل القصير تشكل محدّدات التضخم ضعيفة باستثناء العرض النقدي.

■ دراسة (Ismail.O.Fasanya و Oluwasegum B.Adekoya، 2017): غدجة تقلبات معدلات التضخم في نيجيريا مع انكسار هيكلية، باستعمال النماذج اللاخطية (EGARCH، GARCH و TGARCH) باستعانة بمتغيرات (التضخم الرئيسي و التضخم الأساسي)، وتوصلت نتائج الدراسة أن التضخم الأساسي هو أكثر ثبات في معدل التذبذب الذي لا يظهر أي أهمية مقارنة بالتضخم الرئيسي، ويرجع ذلك أن التضخم الرئيسي عادة ما يتكيف مع أسعار المواد الغذائية والطاقة التي هي عرضة للاتجاهات التضخمية ويعني ذلك أن الصدمات الإيجابية في معدلات التضخم الرئيسية لها تأثيرات أكبر على التقلبات من الصدمات السلبية. على ضوء ما سبق يتضح تباين نتائج الدراسات التطبيقية، وهذا حسب طبيعة اقتصاد البلد وأيضا حسب المتغيرات المستخدمة في النموذج والمنهجية والعينة.

3. التضخم في النظريات والفكر الإقتصادي: إن تعدد محاولات الاقتصاديين للوقوف على ظاهرة التضخم تسفر النقاب عن وجود نظريات عديدة لتفسير تلك الظاهرة، وهذا ما يستوجب التعرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم وتحديد وجهات النظر المختلفة المفسرة:

1.3. النظرية الإقتصادية الكلاسيكية: طبقا لهذه النظرية فإن زيادة في كمية النقود ينظر إليها على أنها السبب والخاصية المميزة للتضخم، وعليه فإن النظرية تفترض ثبات الأشياء الأخرى، فعند زيادة عرض النقد فإن الأسعار سوف ترتفع ويحدث ذلك التضخم نتيجة ذلك وقد تم صياغة علاقة فيشر كالتالي: (العامري، 2014، صفحة 15)

$$P * T = M * V \dots \dots (01)$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة ، **V:** سرعة تداول النقود، **P:** المستوى العام للأسعار ، **T:** حجم التبادل

عند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقا لرؤية الكلاسيك فإن معادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تكون كمية النقود المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يكون المتغير التابع، أي أن اتجاه السببية يبدأ من

$$P * \bar{T} = M * \bar{V} \dots \dots (02)$$

النقود إلى الأسعار على النحو الآتي:

$$P = \frac{\bar{V} M}{\bar{T}} \dots \dots (03)$$

وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار ($\frac{\bar{V}}{T}$) يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق (لان النقود وسيط للمبادلات فقط) وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار. (أفندي، 2012، الصفحات 326-327)

تطورت صيغة معادلة فيشر على يد ألفرد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج وأخذت المعادلة الصيغة الجديدة، وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود مكان سرعة دورانها، واستخدام الناتج الوطني محل حجم المعاملات، وعليه أصبحت المعادلة كالتالي:

$$M=KPY \dots\dots\dots (04) \quad (\text{علي، 2006، صفحة 18})$$

حيث:

Y : الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن. P : المستوى العام للأسعار.

K : نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخلهم على شكل أرصدة نقدية من أجل الإنفاق.

M : الطلب على النقود.

ووفقا للمعادلة السابقة "كامبردج"، يتحدد الطلب على الأرصدة النقدية " M " تبعا للدخل " Y " وكمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها " K "، وكما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية زاد الإنفاق، مما يؤدي حتما لزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة مستوى العام للأسعار " P ".

كما يمكن توضيح آثار هامة لنظرية التضخم، انطلاقا من الافتراض ثبات كل من التفضيل النقدي " K " والدخل الوطني الحقيقي " Y "، يترتب على ذلك أن مرونة مستوى العام للأسعار فيما يتعلق بالتغير في المعروض النقدي تساوي واحد، هذه النتيجة تشكل جوهر نظرية الكمية، وهذا ما يظهر من خلال مرونة المستوى العام للأسعار " P " بالنسبة لكمية النقود " M ":

(Frisch, 1983, p. 10)

ومن المعادلة (06) لدينا:

$$\frac{dP}{dM} = \frac{1}{KY} \dots\dots\dots (07)$$

من المعادلة (06) و(07) نتحصل على مايلي:

أي أن التغير في كمية النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بوحدة واحدة وفي نفس الاتجاه العلاقة الطردية والمباشرة بين النقود والمستوى العام للأسعار.

2.3. النظرية الكينزية: ترى النظرية الكينزية أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة أحد مكونات الطلب الكلي الفعال تفوق حجم العرض الحقيقي بزيادة محسوسة ومستمرة، وتؤدي لإحداث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار أي وجود فائض في الطلب الكلي يفوق القدرة الخالية للطاقة الإنتاجية، (الغزو، 2017، صفحة 117)، وهنا يميز كينز مرحلتين بالنسبة لتغير الأسعار:

1.2.3. حالة الإقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل: وهي الحالة التي لا يكون فيها الإقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل إذ لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد استغلت بشكل كامل، ويرى أن الزيادة التي قد تحدث في الطلب ستتمكن من إيصال العرض من السلع والخدمات إلى زيادة مناظرة له في الطلب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حركة المبيعات مما

ينعكس على أرباح المنتجين مما يحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، (مشكور، 2014، صفحة 18) ويسمى كينز هذا النوع من التضخم الجزئي.

2.2.3 حالة الإقتصاد في مستوى التشغيل الكامل: تظهر هذه الحالة عندما يكون الإقتصاد في استخدام كامل وطاقاته الإنتاجية مستغلة استغلالا كاملا، وفي هذه الحالة فإن أي زيادة تحصل في الطلب الفعال تؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية وارتفاع في الأسعار بسبب عجز العرض الكلي الذي يظهر مرونة صفرية في الاستجابة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويسمى كينز هذا النوع من التضخم البحت وهو نفسه التضخم الناشئ عن جذب الطلب. (الكريم، 2016، صفحة 13)

3.3. المدرسة النقودية: اعتمدت المدرسة النقودية على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطاء بعض التفسيرات والتطورات الجديدة في تفسير التضخم. إذ توضح إن التضخم هو نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، فعندما يزداد عرض النقود فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع، وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار سوف تنتهي بوجود علاقة بين هذه الزيادة وبين النمو النقود المتداولة، لذلك فإن نظرية الكمية الحديثة التي يقودها ميلتون فريدمان تقول أن التضخم دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية تنشأ من توسع أسرع في كمية الأموال من إجمالي الناتج. (Totonchi, 2011, p. 459)

ولما كان التضخم بحسب النقوديين هو ظاهرة نقدية بحتة، ويعبر عن اختلال قائم بين عرض النقود والطلب عليها، وأن عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية، لذلك فإنهم قد اهتموا بدراسة الطلب على النقود لمعرفة مدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار وهي " نظرية ميلتون فريدمان في الطلب على النقود " وخلصوا إلى أن الطلب على النقود نادرا ما يتغير في الأجل القصير لذلك فهو لا يؤدي دورا مهما قياسيا إلى الدور الذي يؤديه التغير في عرض النقود، وبناء على ذلك فإنه حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود، فإن الأفراد يلجؤون للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبه، عن طريق زيادة الإنفاق وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن هنا فإن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية تكون تحت إدارة البنك المركزي بوصفه السلطة العليا للشؤون النقدية. (زياد و كيلان، 2015، صفحة 198).

4.3. التضخم الناشئ عن التكلفة: إن تكاليف الإنتاج هي إحدى محددات العرض، بمعنى أي تغير يحدث في تكاليف الإنتاج مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها سوف يؤثر مباشرة على مستو العرض الكلي في السوق، فالزيادة في تكاليف الإنتاج ستدفع بأرباب الأعمال إلى محاولة نقل هذه الزيادة جزئيا أو كليا مباشرة إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار السلع، أو تخفيض الإنتاج، وما يترتب عنه حدوث نقص في مستوى العرض الكلي، وفي حالتين، ستترك تأثيرها على المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة أكبر في معدلات التضخم، (السمهوري، 2012، الصفحات 445-446) ويدور عادة جدل كبير حول تفسير مسببات تضخم التكاليف بين شركات الإنتاج ونقابات العمال، فمن ناحية يرى أصحاب الشركات والمؤسسات الإنتاجية أن نقابات العمال تصر على زيادة أجور العمال بنسبة أكبر من إنتاجية العمال، حيث أن أجور العمال تشمل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج فترتفع اثر ذلك الأسعار. (بسام و عبد الله، 2010، صفحة 315)

5.3. التضخم الهيكلي: يعود تفسير هذا النوع من التضخم إلى نظرية التسارع إذ تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير هذه الظاهرة التي تحدث نتيجة زيادة في الطلب وزيادة التكاليف في بعض الصناعات الرئيسية، على الرغم من أن الطلب الكلي في حالة توازن مع العرض الكلي في الإقتصاد القومي، بعبارة أخرى فإنه يحدث عندما ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية التي تدخل كموا الأولية وسيطة في إنتاج سلع أخرى مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع السلع الأخرى وبالتالي ارتفاع المستوى العام

للأسعار، (حسين، 2015، صفحة 40)، ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض المنتجات القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي، حيث أن القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي زيادة الطلب فيها إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير.

6.3. مدرسة اقتصاد جانب العرض: ضمت هذه المدرسة عدة مفكرين لا علاقة لهم بالنظرية الاقتصادية وهم الشخصيات عامة مثل: جورج جيلدر، أشكي وأكردستول ولذلك نجد أن هذه النظرية لم تتبع منطق خاص ومحدد مثل سابق النظريات، بل كانت معظم أفكارها في إطار عام وليس بالاعتماد على الواقع، (بن عيسى و بن يشو، 2010، صفحة 179) إلا أنصار هذه المدرسة، وإن كانوا يتفقون مع النقيدين في أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة فإنهم يشيرون إلى فكرة جديد مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سببا جوهريا من أسباب التضخم. أي ارتفاع الضرائب المفروضة على دخول وأرباح الأفراد أو المؤسسات.

7.3. مدرسة التوقعات العقلانية: إن النموذج العام الذي تستند إليه مدرسة النظريات العقلانية في مجال تفسير التضخم هو نموذج الاقتصاد الكلاسيكي، إذ يعتقد أنصار هذه المدرسة وفي ضوء فرضيات الكلاسيكية أنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود سيكون تأثيرا صافيا على المستوى العام للأسعار، ويشترطون لتحقيق ذلك أن توجد معرفة كاملة بخطط الدولة في المستقبل فيما يتعلق بعرض النقود، ولن تكون هناك أي مشكلة، وبهذا المعنى فإن التوقعات الرشيدة ليست سوى السلوكيات المتوائمة مع الأسعار المتوقعة. ويتضح مما سبق أن السبب الأساسي لحدوث التضخم من وجهة نظر مدرسة التوقعات العقلانية، هو الزيادة المفرطة في عرض النقود، بشكل لا يتناسب مع العرض الكلي للسلع والخدمات وهو ما يتفق إلى حد كبير مع النقيدين في يتعلق بتفسيرها لظاهرة التضخم. (زياد و كيلان، 2015، صفحة 198).

8.3. مدرسة المؤسسية: تعتبر المدرسة المؤسسية أحد روافد الفكر الاقتصادي المعاصر لواقع الرأسمالية الحالية وتضم هذه المدرسة عددا من الاقتصاديين الذي نادوا بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تصحيحات في النظام الرأسمالي ومن أهم هؤلاء الاقتصاديين هو الاقتصادي الأمريكي جون كينيث كالبريث، وفي صدد تحديد أنصار هذه المدرسة لرؤيتهم حول مشكلة التضخم، فإنهم يعطون أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين على أنهما المسؤولين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم هما (قوة الاحتكارات وقوة النقابات)، (عبادي، 2007، صفحة 115) ويتضح أن التضخم على وفق اعتقاد أنصار هذه المدرسة، ليس ناجما عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب والمعروض السلعي، كما ذهب في ذلك بعض المدارس الاقتصادية، وإنما يعزى إلى قوة المؤسسات الاحتكارية في السيطرة على الأسواق وعملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق أولا، وإلى ردود الفعل التي تمارسها نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها ثانيا، وأيضا يمكن تلخيص من جانب آخر حسب رأي غالبريث مشكلة التضخم هي ناتج طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينهما من صراعات.

9.3. السياسة المالية والتضخم: حسب النظرية المالية لمستوى الأسعار يمكن لمستوى الأسعار أن يتأثر بعجز الموازنة حتى ولو كانت السياسات النقدية نابعة عن بنك مركزي مستقل. الفكرة العامة لهذه النظرية تدور حول وجود ميكانيزمات قادرة على ضمان احترام قيد موازنة العامة، بشكل لا يظهر فيه هذا القيد كوحدة محاسبية فقط وإنما كشرط للتوازن. فضمن الحالة الريكاردية، تعدل السلطات المالية نفقاتها وإيراداتها المستقبلية بشكل يحقق لها قيد الموازنة مهما كان قيمة معدل الفائدة أو الدخل الوطني. أما في الحالة اللاريكاردية، لا تتعلق السلطات المالية بقيد الموازنة نظرا لتحقيق التوازن بواسطة مستوى الأسعار. وتتضمن هذه النظرية

عنوان المقال: دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017.

حالتين: إما أن تكون السلطات المالية خاضعة لقيدها الموازي، وإما أن يكون تصرف البنك المركزي تابعا بحيث يضمن تكيف تطور مستوى الأسعار مع النتائج المرغوبة للسياسة المالية. (عبد الحليم و بن بوزيان، 2016، صفحة 486)

10.3. سعر الصرف والتضخم: تخفيض قيمة العملة هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (الدولار أو الأور مثلا)، حيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، ويمكن التمييز حالتين من تخفيض قيمة العملة إما أن يكون سعر الصرف خاضعا للإدارة المباشرة للدولة، التي تحدد هذا السعر عبر قرار حكومي أو خاضعا لقوى العرض والطلب (تعويم العملة). بدلا من أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض الإنتاج الداخلي ونمو الإقتصاد الوطني، يمكن لهذا الإجراء أن تكون له تأثيرات عكسية وسلبية تهوي بالإقتصاد إلى الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة، وعلة ذلك أن ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على إرتفاع مستوى أسعار المنتجات النهائية. وتشهد تجربة بعض البلدان النامية مثل المكسيك والأرجنتين على ذلك، فقد كان تخفيض قيمة العملة بمهذين البلدين مصاحبا في أغلب الأحيان بتصاعد التضخم، لكن آثار تخفيض قيمة العملة تبقى عمليا وعلى العموم رهينة بطبيعة كل إقتصاد على حدة، وتخصصاته الإنتاجية، ومستوى انفتاحه واندماجه في التجارة الدولية، وتركيبته تجارته الخارجية.

4. التضخم في الإقتصاد الجزائري: نظرة تحليلية

1.4. أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الإقتصاد الجزائري: يرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية :

1.1.4. الطلب المحلي الداخلي: يعتبر التوسع في الإستهلاك وأنماط الإستثمار المعتمدة في الجزائر من العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار خاصة في ظل ارتفاع النمو الديمغرافي وزيادة احتياجاتهم، كما يشكل قطاع الأجراء العنصر الأكثر أهمية في الإستهلاك السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري، ومنه والجدول التالي يوضح محددات الطلب المحلي الداخلي:

الجدول رقم (01): محددات الطلب المحلي الداخلي

محددات الطلب المحلي السنوات	الإنفاق العام الجاري (مليار دج)	كتلة الأجور الجاري (مليار دج)	الإستهلاك العام (مليار دج)	الإستهلاك الخاص (مليار دج)	عدد السكان (مليون نسمة)	الإنفاق العام الجاري (مليار دج)
1990	180,04	90066,7	90066,7	313,62	25,91	564,1
1991	255,47	128190,6	128190,6	419,03	26,55	797,9
2006	1498,42	954,9	954,9	2695,6	33,78	6215,4
2010	2907,45	2065,7	2065,7	4115,6	36,12	11149,4
2011	3862,78	3015,2	3015,2	4548,2	36,82	13115,2
2015	4983,7	3613,7	3613,7	6854,4	40,55	18944,1
2016	5238,7	3617,7	3617,7	7446	39,72	20008,8

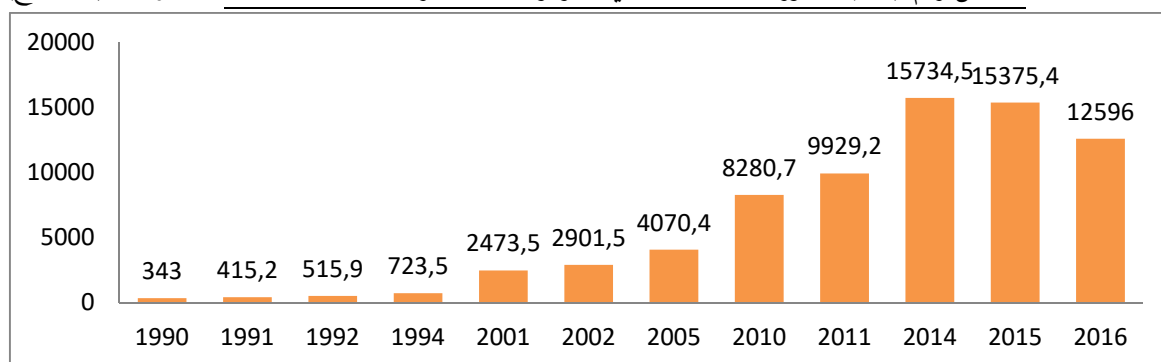
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الكتلة الأجرية في الجزائر شهدت تطور مستمرا خلال كل فترة الدراسة، أين تضاعفت أكثر من 553 مرة، أين انتقلت من 180.04 مليار دج سنة 1990 إلى 5238.7 مليار دج سنة 2016 بمعدل نمو قدر بـ 2809.74 %، وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة خاصة بعد التوجه إلى نظام الرأسمالي منها سياسة الأجور والرواتب ورفع الأجر الوطني الأدنى والمنح والتعويضات، وأيضا الدافع الأساسي لهذه الزيادات في أغلب الأوقات سياسيا لامتناس الغضب الإجتماعية أو تمرير مشاريع قوانين خاصة أو إجراء انتخابات معينة، (صالح، 2002، صفحة 315) مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود. في كل هذه الحالات فإن زيادة الأجر تؤدي حتما

بالضرورة إلى زيادة الإستهلاك، لذا فقد حقق الإستهلاك الخاص زيادة قدرها بـ 7132.38 مليار دج خلال فترة الدراسة ، وارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 15.51 سنة 1990 إلى 134.84 سنة 2016، محققا بذلك تضاعف حجم الاستهلاك الخاص، أما الاستهلاك العام فقد وصل إلى 3617.7 مليار دج سنة 2016 وهذه الزيادة أقل مقارنة ببداية التسعينات ، وأن الزيادة في الاستهلاك النهائي تعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى الزيادات في الأجور فهناك عامل آخر مهم وهو التزايد المستمر للنمو الديمغرافي حيث هذا الأخير ينعكس على الزيادة في الإستهلاك و استثمارات ونفقات باهضة (السكن، المدارس و المستشفيات،... إلخ) وهذا ما وهو ما يؤدي بدوره الى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع. وعليه يمكن القول أن الزيادة هذه النفقات ستؤدي حتما إلى خلق ضغوط تضخمية كونها لا تؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

2.1.4. السياسة النقدية: في كثير من الحالات تلعب النقود دورا هاما في تغذية وازدهار الاقتصاد، إلا أن الإفراط في الإصدار النقدي دون الزيادة في المعروض من السلع والخدمات من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع، ومن خلال الشكل الموالي نقف عند تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

الشكل رقم (01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 (الوحدة (مليار دج))



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وتقرير بنك الجزائر سنتي 2013 و 2016

إن تحليلنا للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني من خلال الشكل الموضح أعلاه، نجد أنها شهدت تطورا خاصة الفترة 1990-1994 نتيجة تطبيق سياسة النقدية التوسعية حيث قدر نمو العرض النقدي بنسبة 110.90 %، ثم بعد من سنة 1994 بدأ يتباطأ نسبيا بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، حيث كان من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994-1998، وهو التحكم في النمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق إتباع سياسة تقشف صارمة، فوصلت بعد ذلك معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 1999 و 2000 إلى 12% و 13.4% على التوالي. وعرفت سنة 2000 نموا متزايدا للكتلة النقدية التي انتقلت من 2022.5 مليار دج عام 2000 إلى 2473.5 مليار دج سنة 2001، ويرجع إلى عاملين أساسيين: الزيادة في الأرصد الخارجية، والانطلاق الجزائر في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي سنة 2001. (يجي، 2018، صفحة 160)

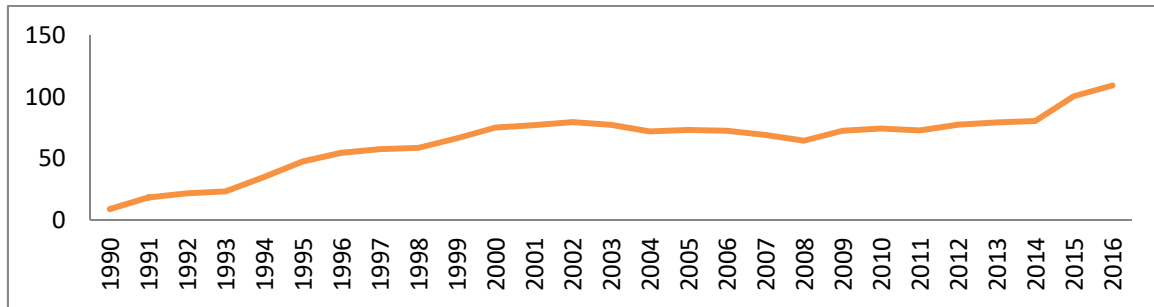
ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود ، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ 3.1% مقارنة مع سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، (جليط، 2016، صفحة 98) وبهذا استمر العرض النقدي في الارتفاع بمعدلات ضعيفة مقارنة مع السنوات السابقة ، حيث

عنوان المقال: دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017.

وصل إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014 أي بمعدل نمو قدر بـ 5.31 % مقارنة مع سنة 2012. أما الفترة 2015 - 2016 عرفت نمو العرض النقدي شبه معدوم حيث بلغ 0.29 % بسبب الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، وفي سنة 2016 عرفت كتلة النقدية نمو ضعيف، بسبب انخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2)، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6 % . (الجزائر، التقرير السنوي 2016، 2017، صفحة 129)

3.1.4. تغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية: لقد عرف سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2017 عدة تغيرات وتطورات خاصة بعد توجه الجزائر نحو النظام الرأسمالي يمكن تمييزها من خلال المنحنى:

الشكل رقم (02): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017

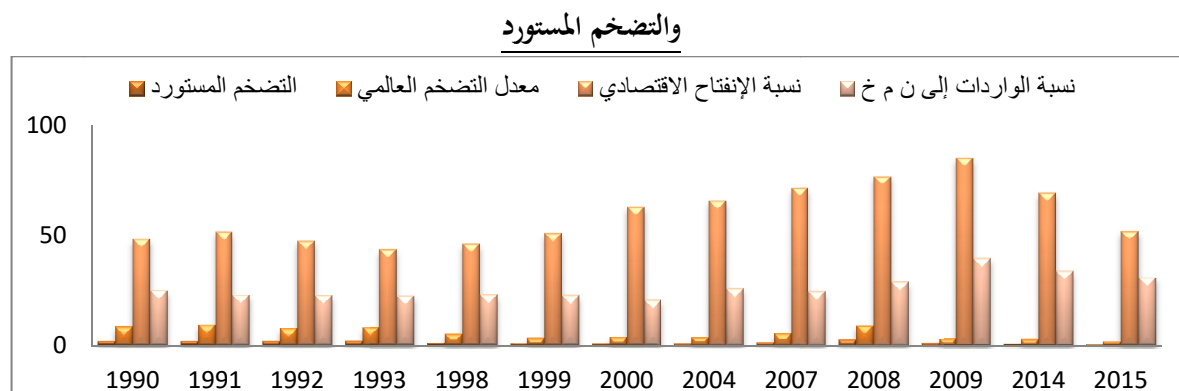


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات البنك العالمي

لقد أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في الميزانية العامة وخاصة ميزان المدفوعات، مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الإقتصاد الوطني مما استوجب التوجه إلى النظام الرأسمالي، (يلكوار و شرون، 2019، صفحة 171) أين شهدت أواخر سبتمبر 1991 تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك في إطار تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بالاتفاق مع الصندوق النقد الدولي، حيث أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار كان يساوي 9 دينار للدولار الواحد سنة، ليقفز سنة 1993 إلى 23.4 دينار للدولار الواحد، أي أن الدينار فقد نسبته 160% من قيمته، وبين سنتي 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 %، واتبع انخفاض بحوالي 13 % بين سنتي 1998 و 2001. أما خلال الفترة 2002 - 2017 واصل بنك الجزائر اعتماد سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2002 مسجلاً قيمة 79.69 دينار للدولار الواحد، أما أعلى قيمة بلغها سعر الصرف سنة 2004 بقيمة 72.30 دينار للدولار الواحد، كما شهدت هذه الفترة دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية عن الاتحاد الأوربي الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تراجع قيمته مقابل عملات دولية أخرى. وفي سنة 2007-2008 شهد تحسن في قيمته ليتراوح ما بين 69.29 و 64.58 دينار للدولار الواحد، هذا نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي كان له انعكاسات من حيث إيرادات الميزانية واحتياطياتها من العملة الصعبة، غير أنه عاود الانخفاض بصورة مستمرة من سنة 2009 إلى 2013 لينخفض بـ 8 % مقارنة بسنة 2008، أما الفترة 2014-2016 وصل دينار الجزائري سقوطه الحر مقابل الدولار الأمريكي لمستوى غير مسبوق منذ الاستقلال بنسبة انخفاض 26.12 % أي حوالي 110.97 دج مقابل واحد دولار أمريكي، ويعود هذا التراجع الكبير كنتيجة لتدهور أساسيات الإقتصاد وهي انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، والحقيقة أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جداً.

4.1.4. التضخم المستورد: إن التعامل مع العالم الخارجي يعد ضرورة حتمية لأي اقتصاد سواء الدول المتقدمة أو النامية، وهذا نتيجة ما تفرضه العولمة الاقتصادية وما يتطلبه الانفتاح على العالم الخارجي، وهذا ما يترتب عليه استيراد متغيرات دولية تزيد من حدة الاختلال في التوازن المحلي، سنقوم بتحليل أهم بعض المتغيرات من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): تطور نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام، نسبة الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم العالمي



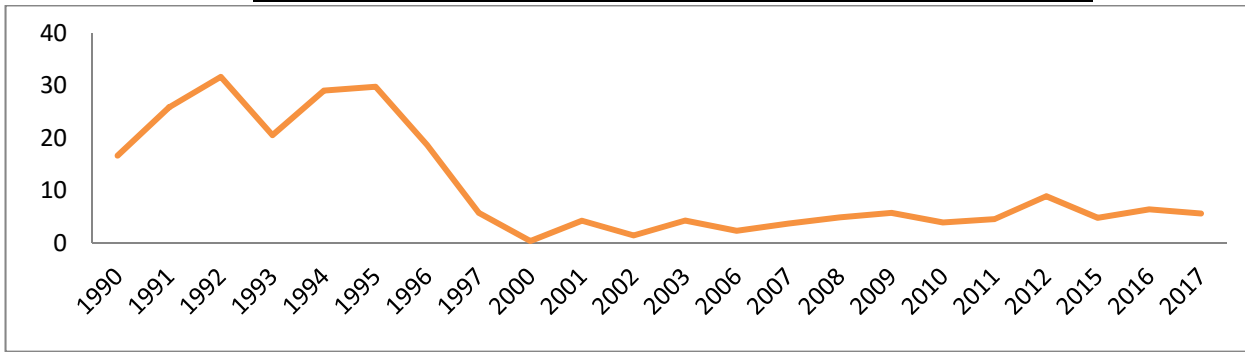
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك العالمي

نلاحظ من الشكل أعلاه إرتفاع مستمر في معدلات التضخم المستوردة خلال النصف الأول من التسعينات وذلك لإرتفاع في معدلات التضخم العالمي والتي أثرت على الأسعار المحلية، خاصة وأن الحكومة الجزائرية قامت بتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، ثم بعد ذلك تراجعت هذه المعدلات نتيجة لانخفاض معدل التضخم العالمي حيث انخفض من 9.27 % سنة 1995 إلى 3.07 % سنة 2002. (بن قدور و يونس، 2017، صفحة 10) ونلاحظ أيضا هناك نسبة مرتفعة وهي أكبر نسبة التي حددها الإقتصادي هنريكس (نسبة 20%) وبهذا يمكن الحكم على أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وأي زيادة في الأسعار العالمية سوف تؤثر على الأسعار المحلية. (زميت، 2018، صفحة 51) أما سنة 2003-2015 عرفت ارتفاع مستمر في نسبة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم المستورد ونسبة الانفتاح الاقتصادي والتضخم العالمي ويكن تفسير ذلك إلى انطلاق البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) وما تحتاجه من مواد أولية غير متوفرة محليا وارتفاع سعر الصرف اليورو مما ساهم في ارتفاع الأسعار المحلية، لأن أكثر من 50 % الواردات الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي، وبحسب البنك الجزائري فإن التضخم المستورد ساهم في التضخم الكلي بنسبة 31% خلال الفترة 2000-2010، وأن الارتفاع نسبة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي حيث ارتفعت الزيوت بنسبة 29.9% والحبوب بنسبة 35.2% والسكر بنسبة 22.1% وغبرة الحليب بنسبة 10% سنة 2011، حيث ساهم التضخم المستورد في التضخم الكلي بنسبة 30%، (بن قدور و يونس، 2017، صفحة 11) ويرى حسب العديد من الاقتصاديين إلى ضعف القطاع الإنتاجي كقطاع الصناعة، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي يعرف هو الآخر ضعف في الإنتاجية.

2.4. تحليل تطور مؤشر التضخم في الإقتصاد الجزائري: عرف الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم في فترات متعددة وخاصة

في ظل إتباع المنهج النظام الرأسمالي في بداية التسعينات، ونظرا لتعدد وترابط مسببات التضخم، فإنه لا يمكن حصر هذا الإرتفاع في عامل معين، بل إنها جاءت مدفوعة بعدة عوامل مسببة للضغط تضخمية شديدة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي لتطور معدلات التضخم في الجزائر.

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1990-2017 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات البنك العالمي.

بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من خلال الانتقال إلى الاقتصاد السوق، وهو التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار وفسح المجال للمبادرة الخاصة، وبذلك وصل معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغ 31.66 %، وبانتهاج الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت أن تكبح جماح الضغوط التضخمية أين وصل معدل التضخم 5.73 % سنة 1997. وعودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءً من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من وضعية المالية مريحة مما انعكس إيجاباً على السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، من خلالها حقق الاقتصاد أداءً قوياً تمكن من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتخلص من عبء المديونية وضبط معدلات التضخم حتى وصل سنة 2002 إلى 1.42 %، كما قام البنك المركزي بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 أي نموذج توقع التضخم واستهدافه لأجل القصير وهذا من أجل الهدف الضمني للسياسة النقدية والرؤية المستقبلية، حيث لم يتعدى المتوسط السنوي للتضخم بـ 3.91 % سنة 2010. (الجزائر، التقرير السنوي 2010، 2010، صفحة 06) أما الفترة ما بين 2011-2017 سجل مستويات معدل التضخم تراجع باستثناء سنة 2012، حيث ادخل البنك المركزي أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل 1.5 % بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتناع السيولة ومن ثم تخفيض مستوى التضخم، وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله معدل 2.92 %، وهو ما يمثل مكسباً للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظروف المتميزة بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول.

5. القياس الإقتصادي لأهم العوامل المسببة في خلق ضغوط تضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة

1990-2017

1.5. تحديد المتغيرات وصياغة النموذج: إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات التجريبية السابقة بالدرجة الثانية ما ذكرناه سابقاً. واستخدمت هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة في البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2017، أما نموذجنا سيأخذ الشكل التالي:

$$LCPI_t = \beta_0 + \beta_1 LTCH_t + \beta_2 LM_t + \beta_3 LIM_t + \beta_4 LPTR_t + \beta_5 LGE_t + \beta_6 LREV_t + \varepsilon_t \dots \dots (09)$$

حيث:

$LCPI_t$: لوغاريتم مستوى العام للأسعار المعبر عنه بمؤشر أسعار الإستهلاك، والذي به يتم قياس التضخم.

$LTCH_t$: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

LM_t : لوغاريتم مؤشر الإفراط النقدي المعبر عنه بنسبة الكتلة النقدية (المجمع النقدي M_2) إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

LIM_t : لوغاريتم مؤشر أسعار الاستيراد السلع الأجنبية.

$LPTR_t$: لوغاريتم الإيرادات العوائد النفطية.

LGE_t : لوغاريتم الإنفاق الحكومي.

$LREV_t$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2.5. دراسة قياسية:

1.2.5. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة:

لغرض تفادي نتائج مضللة والانحدار الزائف، يتم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لتحديد درجة تكاملها ، وفيما يلي الجدول

يوضح نتائج اختبار فليب بيرون (Phillips–Perron) والمستخرجة من برنامج 9 Eviews كما يلي:

الجدول رقم (02) : إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار Phillips–Perron

درجة التكامل	الفرق الأول		عند المستوى		السلسلة الزمنية
	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	
I(0)	–	–	* -4.367	* - 4.983	LCPI
I(0)	–	–	* -6.832	* - 4.375	LTCH
I(1)	** -4.913	* -5.011	-3.213	-0.870	LM
I(1)	** -3.337	* -3.388	-3.557	-0.379	LIM
I(1)	* -4.701	* -4.677	-1.611	-1.096	LPTR
I(1)	* -3.116	* -3.320	* -3.554	1.155	LGE
I(1)	* -3.395	* -4.328	-3.292	0.074	LREV

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على برنامج 9 Eviews

* معنوي عند مستوى معنوية 5% حسب قيم (Adj.t-statistic) ل (Mackinnon : 1996)

** معنوي عند مستوى معنوية 10% حسب قيم (Adj.t-statistic) ل (Mackinnon : 1996)

اختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في الاختبار وفق الاختبار الآلي (Newey–West) باستخدام طريقة

(Bartlett Kernel)

على ضوء النتائج الموضحة في الجدول (02) نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغير التضخم و سعر الصرف الفعلي

الحقيقي مستقرة عند المستوى، أما باقي السلاسل الزمنية فمستقرة عند الفرق الأول ، وتمثل هذه النتيجة مبررا لاستخدام أسلوب

الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول رقم (04): نتائج تقدير النموذج (ARDL (1.0.1. 0.1.1.0)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل				
Variables	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
LTCH	-2.457607	0.904985	-2.715631	0.0153*
LM	-0.350513	0.436592	-0.802837	0.4338
LIM	1.188763	0.541879	2.193779	0.0434*
LPTR	-0.468617	0.175285	-2.673463	0.0167*
LGE	0.353772	0.689704	0.512934	0.6150
LREV	-4.284854	2.006889	-2.135073	0.0486*
C	46.994587	30.539443	1.538816	0.1434

* معنوي عند مستوى 5% المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 9

** معنوي عند مستوى 10%

بناءً على نتائج الجدول رقم (04)، فإنه يتبين لنا هناك متغيرات التي ترتبط بمعدل التضخم بعلاقة طردية كل من مؤشر أسعار الاستيراد السلع الأجنبية والإنفاق الحكومي، وهناك متغيرات ترتبط بعلاقة عكسية كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر الإفراط النقدي، الإيرادات العوائد النفطية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، كما نجد أيضاً جميع معلمات النموذج معنوية مؤشر الإفراط النقدي باستثناء الإنفاق الحكومي والثابت.

4.2.2.5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين معدل التضخم والعوامل المسببة في خلق ضغوط تضخمية في الجزائر في المدى القصير، والجدول التالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير النموذج (ARDL (1. 0.1.0.1.1.0)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ				
Variables	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
D(LTCH)	-0.460664	0.131019	-3.516019	0.0029 *
D(LM)	0.079148	0.097602	0.810933	0.4293
D(LIM)	0.222827	0.068725	3.242302	0.0051 *
D(LPTR)	-0.021613	0.025765	-0.838850	0.4139
D(LGE)	0.183514	0.329153	0.557533	0.5849
D(LREV)	-0.803171	0.286055	-2.807751	0.0126 *
CointEq (-1)	-0.187444	0.040662	-4.609819	0.0003 *

* معنوي عند مستوى 5% المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 9

** معنوي عند مستوى 10%

تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوي عند 5% وذات إشارة سالبة (-0.1874)، وهو ما يثبت أن سلوك معدل التضخم قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سنة ونصف حتى يصل إلى وضعية التوازنية في الأجل الطويل. وإذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد على 18.74% من اختلال

توازن معدل التضخم في الأجل الطويل، وهذا ما يشرح فرضية التكامل المشترك. كما تظهر هذه النتيجة علاقة موجبة بين معدل التضخم و المتغيرات مؤشر الإفراط النقدي، مؤشر أسعار الاستيراد، والإنفاق الحكومي أما باقي المتغيرات علاقة عكسية مع معنوية المتغيرات سعر الصرف، مؤشر أسعار الاستيراد السلع الأجنبية ونصيب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

5.2.2.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): اختبارات مشاكل القياس النموذج

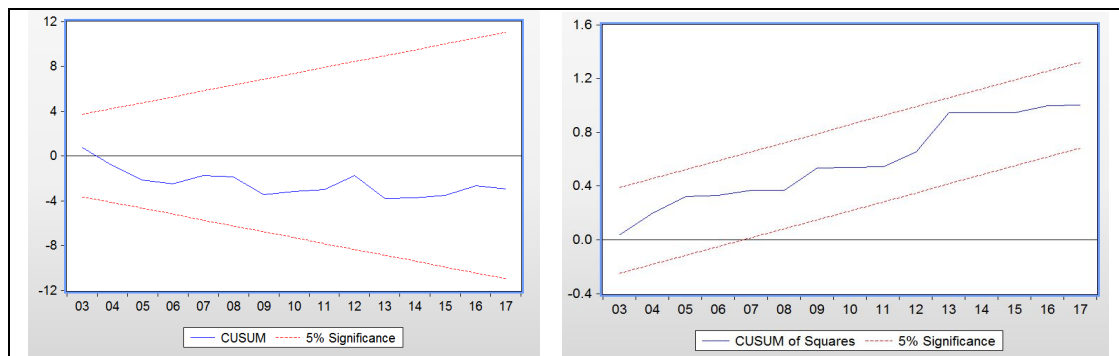
نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic: 0.656221	0.5933
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic: 1.011656	0.4744
Jarque-Bera	1.291966	0.524147

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات تفوق 0.05، بالتالي نقبل فرضية العدم في جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار (LM Test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، وحسب اختبار (J-B) فلا أخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعي، أما حسب اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين (تباين الأخطاء متجانسة).

6.2.2.5. الاختبارات إستقرارية النموذج: إن اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر للعلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل باستخدام المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة (CUSUMQ)، تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (05): نتائج اختبار إستقرارية النموذج (Stability Test)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقرا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

3.5. تحليل النتائج التطبيقية: وبناء على النتائج المبينة في الدراسة التطبيقية القياسية اتضح لنا أن هناك متغيرات ساهمت في خلق ضغوطات تضخمية على المدى القصير والطويل الأجل، ويرجع ذلك بسبب الصعوبات والظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري مما تولدت منها ظهور الموجات التضخمية في الاقتصاد الجزائري سواء كانت ذو طابع محلي أو خارجي. ويمكن مناقشة أهم العوامل المسببة أو المكونة في خلق ضغوط تضخمية في النقاط الآتية:

- المتغير المتمثل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل التضخم في المدى القصير والطويل الأجل وهو متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية (الصدمات الخارجية)، أي تخفيض في قيمة الدينار الجزائري يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية. كما نعلم أن الحكومة الجزائرية قامت بتخفيضات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خصوصا سنتي 1992 و 1994، حيث كانت هذه التخفيضات اثر كبيرة على القدرة الشرائية المحلية إلى الحد الذي وسع الفارق وبشكل مبالغ فيه بين الطلب والعرض المحلي، وايضا سنتي 2000 - 2011 بغرض زيادة تنافسية المنتجات الجزائرية وتشجيع المبادرات المحلية أمام جمود الآلة الإنتاجية بما يجعل بسياسة إحلال الواردات وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، (ميهور و بركان، 2017، صفحة 16) لكن حدث العكس أين شهدت الأسواق الوطنية ارتفاع في الأسعار المحلية، بالإضافة إلى ذلك وهو ما يعيشه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي وهو تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مما انعكس سلبا على الأسعار المستوردة (لأن معظم الواردات الجزائر تسوى بالعملة الأوربية الموحدة الأورو) مما يدل على ذلك تأثيرها على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع التكاليف باعتبار أن معظم وسائل الإنتاج في الجزائر يتم استيرادها بالعملة الصعبة.
- أما فيما يتعلق بالإيرادات العوائد النفطية مع معدل التضخم، فكانت العلاقة عكسية في المدى الطويل وهذه النتيجة تؤكد أيضا نتائج النظرية الاقتصادية (الصدمات الخارجية)، ويمكن تفسير ذلك أن الإيرادات النفطية هي جزء الأكبر من الإيرادات العامة للخزينة أن أي ارتفاع لأسعار البترول يكون له دور رئيسيا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وزيادة إيرادات الصادرات والقدرة على دفع خدمة المديونية، مما يؤدي إلى تحسن الاحتياطات من العملة الصعبة وفي الأخير الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تقلص من حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، ظهور أزمة البترول من جديد سنة 2014 وانخفاضه في الأسواق العالمية، تبنت الحكومة الجزائرية على اتخاذ إجراءات جديدة من بينها رخص الاستيراد وزيادة الضرائب وسياسية التمويل غير التقليدي بسبب العجز في الموازنة العامة مما ظهرت آثار سلبية على مستويات الأسعار في الأسواق الوطنية.
- أما فيما يخص الواردات السلع والخدمات وعلاقته مع معدل التضخم فالنتائج أبرزت علاقة طردية وهذه النتيجة تؤيد النظرية الاقتصادية (الصدمات الخارجية)، مما يدل قوة التشابك بين التضخم المحلي والعالمي، وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الأسعار العالمية (ارتفاع السلع الأجنبية) يؤدي إلى ارتفاع السلع المحلية وهذا بسبب عدم وجود بديلا على المستوى المحلي أي مرونة لإحلال المحلي لهذه السلع الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية خاصة ، وفي النهاية يعتبر إحدى أهم قنوات تغذية الضغوط التضخمية المحلية في الاقتصاد الجزائري.
- المتغير الإنفاق الحكومي يوجد علاقة طردية مع معدلات التضخم في المدى وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية)، لكنه غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- الإشارة سالب لمعلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي تدل على العلاقة العكسية بينه وبين معدل التضخم في المدى القصير والطويل الأجل، وهذا غير مقبول من النظرية الاقتصادية (نظرية الطلب الكلي)، أما المتغير مؤشر الإفراط

علاقة عكسية في المدى القصير غير مقبول من النظرية الإقتصادية وطردية في المدى الطويل يؤيد النظرية الإقتصادية (نظرية كمية النقود)، لكن جميع معالم غير معنوية.

6. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري بإستخدام تقنيات حديثة في تحليل وهو النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1990 - 2017. وكمدخل تأصيلي للموضوع البحث استعرضت الدراسة بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع و أيضا عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم و نظرة تحليلية عن واقع التضخم في الإقتصاد الجزائري، وفي الختام هذه الدراسة خلصنا إلى أن أهم العوامل المسببة أو المكونة في خلق ضغوط تضخمية على الإقتصاد الجزائري والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث يعد من الأسباب لحدوث في نشأة الموجات التضخمية على الإقتصاد الجزائري سواء في المدى القصير والطويل الأجل، وهذا ما يصاحبه بنتائج سلبية على مختلفة مفاصل الإقتصاد الوطني. وأيضاً مع اعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات للحصول العوائد المالية أي في حالة تذبذبات في اسعار البترول ستشكل عجز في ميزانية الحكومة مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية في المدى الطويل، وفي الأخير التضخم المستورد يعد من بين العوامل الرئيسية المؤثرة في تغذية الضغوط التضخمية المحلية في المدى القصيرة والطويلة الأجل.

7. قائمة المراجع:

- Frisch, H. (1983). Theories Of Inflation. *Cambridge Surveys Of Economic Literature* , 1-260.
- Totonchi, J. (2011). Macroeconomic Theories Of Inflation. *Economic and finance* , (pp. 459-462). Singapore.
- ابتسام علي حسين. (2015). أثر التضخم النقدي في سعر الصرف العملة العراقية المحلية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة 2003-2010. *مجلة الإدارة والإقتصاد*، (104) ، 36-51.
- الحجار بسام، و رزق عبد الله. (2010). *الإقتصاد النقدي والمصرفي*. لبنان: دار المنهل .
- الطاهر جليط. (2016). دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر. *مجلة البديل الإقتصادي*، (06) ، 93-107.
- أمنية بن عيسى، و فتحي بن يشو. (2010). دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية*، (01) ، 174-185.
- بتول مطر عبادي. (2007). التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة من (1970-2004). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية* ، 112-125.
- بلعزوز بن علي. (2006). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون.
- بنك الجزائر. (2010). *التقرير السنوي 2010*. الجزائر.
- بنك الجزائر. (2017). *التقرير السنوي 2016*. الجزائر.
- تومي صالح. (2002). النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1998-2000 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- حسين أحمد الحسين الغزو. (2017). *النظرية الإقتصادية الكلية الفكر والسياسات*. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

- حولية يحيى. (ديسمبر، 2018). تطور المعروض النقدي وأثره على ريادة القطاع الخاص في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015. مجلة الباحث الإقتصادي، (10)، 173-152.
- سعود جايد شكور مشكور العامري. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق. عمان: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع.
- سعود جايد مشكور. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع.
- سماح غانم عبد الكريم. (2016). التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه (أطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد، سوريا: جامعة دمشق.
- شبيبي عبد الحليم، و جازية بن بوزيان. (2016). دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980-2016. مجلة دفاتر اقتصادية، (01)، 500-481.
- عزالدين طه طالب زياد، و إسماعيل عبد الله كيلاان. (2015). التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع الإشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (33)، 222-186.
- فؤاد زميت. (2018). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 (أطروحة الدكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمد أحمد أفندي. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
- محمد سعيد السهموري. (2012). إقتصاديات النقود والبنوك. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- مسعود ميهوب، و يوسف بركان. (جوان، 2017). محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014. مجلة دراسات وأبحاث، (27)، 45-29.
- نورالدين بلكوار، و عزالدين شرون. (مارس، 2019). تحليل وقياس أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على معدل التضخم خلال الفترة 1970-2017. مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، (07)، 188-164.
- هادية بن قدور، و هدى هذباء يونسى. (2017). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1992-2014. مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول أثر التضخم المستورد على الاقتصاد الجزائري (الصفحات 1-23). بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.